مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨٣١

الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٣/٢٠
نيويورك

الرئيس: السيد تشن هواصن .... (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	....	السيد لافروف
البرتغال	....	السيد مونتيرو
بولندا	....	السيد فلوسفيتش
جمهورية كوريا	....	السيد بارك
السويد	....	السيد دالغرن
شيلي	....	السيد لارين
غينيا - بيساو	....	السيد كابرال
فرنسا	....	السيد ديجاميه
كوستاريكا	....	السيد بيروكال سوتو
كينيا	....	السيد ماهوغو
مصر	....	السيد العربي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	......	السيد غومرسال
الولايات المتحدة الأمريكية	....	السيد ريتشاردسون
اليابان	....	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

97-86483

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثائق التالية: S/1997/829، رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص رسالة بنفس التاريخ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي، و S/1997/855 و S/1997/867، ورسالتان مؤرختان ٦ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهتان، على التوالي، إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، من القائم بالأعمال المؤقت في بعثة العراق الدائمة لدى الأمم المتحدة، يحيل بهما رسالتين تحملان نفس التاريخ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، على التوالي، من وزير خارجية العراق.

والوثائق S/1997/830 و S/1997/836 و S/1997/837 و S/1997/843 و S/1997/848 و S/1997/851 و S/1997/864، وهي رسائل مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٥ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على التوالي، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)؛ والوثيقة S/1997/833، وهي رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/872، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد انضمت البرتغال وبولندا وجمهورية كوريا والسويد وشيلي وكوستاريكا واليابان إلى البلدين المتبنيين لمشروع القرار المضمن في الوثيقة S/1997/872.

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه، وإذا لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أتوجه إليكم بالتحية، سيدي الرئيس، وأن أعرب لكم عن بالغ سرور وفدي لرؤيتكم تقودون أعمالنا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر هذا، خاصة في سياق مسألة حساسة وخطيرة كالمسألة المعروضة علينا الآن، والتي تختبر المبادئ الأساسية للتعايش السلمي بين الدول وأحكام الميثاق نفسها.

إن لب هذه القضية لا يتمثل في مسألة الجزاءات فقط بل في تحدي حكومة العراق الصريح للمجتمع الدولي وسلطة مجلس الأمن نفسها التي تنبع من أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويمثل ذلك تحديا يتجاوز الإطار القانوني البحت؛ فنحن نواجه تحديا سياسيا له عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

ويوضح هذا الظرف أكثر مما توضحه الكلمات المجردة رد فعل المجلس الجماعي والموحد. فالحكومة العراقية تختبر ولاية هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة وسلطاته القانونية، وهو الجهاز الذي تتمثل مسؤوليته الرئيسية - ومن الضروري الإشارة إلى ذلك الآن - في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما تنص على ذلك بتحديد ووضوح شديدين المادة ٢٤ من الميثاق.

ويرجع أصل نظام الجزاءات المفروض على العراق - ومن الضروري أيضا أن نشير اليوم إلى ذلك - إلى حرب عدوان واكتساب للأقاليم لا مبرر لها على الإطلاق ومستهجنة شنت على دولة مجاورة عضو في الأمم المتحدة. صحيح أن سبع سنوات قد مرت، ولكن لا مرور الوقت ولا استهجان المجتمع الدولي الذي أعرب عنه بالإجماع وبصرامة، عن طريق نظام الجزاءات الذي

فرضه مجلس الأمن، بل ولا حتى الرأي العام الدولي، لم تكن أمورا وضحت بما فيه الكفاية للسلطات العراقية فداحة ما قامت به في الماضي وما تقوم به حاليا من تحد والنتائج بعيدة الأثر المترتبة على ذلك.

إن هدف الجزاءات الوحيد هو أن نوضح للسلطات السياسية والعسكرية العراقية أن عليها الامتثال لالتزاماتها الدولية وأن أعمال اللجنة الخاصة المتمثلة في التفتيش تهدف إلى كفالة ألا يستخدم هذا البلد أو يستحدث أو يبني أو يكتسب أسلحة لها قدرات نووية أو بيولوجية أو كيميائية. وهذه نقطة جوهرية، وهي التي يشير إليها القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وفي هذه النقطة الأخيرة، فإن رأي المجتمع الدولي إجماعي وثابت.

فالهدف من الجزاءات ليس التأثير على القدرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب أو المجتمع العراقيين. وفي هذا الصدد، ظل بلدي متمسكا بموقف ثابت وواضح. فالجزاءات، في رأي كوستاريكا، ينبغي أن توضع بعناية لتحقق هدفا واحدا - وهو تغيير السياسات غير المشروعة التي تتبعها حكومة العراق وتأمين الإدماج الكامل لتلك الحكومة في الإطار القانوني للمجتمع الدولي.

ومشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده الآن، والذي سوف تصوت كوستاريكا مؤيدة له، يندرج في إطار هذه المبادئ. وهو مشروع قرار ثابت وصارم ولكنه متوازن أيضا. ومن الواضح أن هذا القرار يوسع نطاق نظام الجزاءات، إلا أن الأحكام الجديدة تقتصر فقط على الأفراد السياسيين والعسكريين المسؤولين عن هذا التحدي الأخير الذي يتحدى به العراق المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

وأعظم أمنية لوفدي هي أن يرى حكومة العراق تدمج في إطار القانون الدولي وتبين بوضوح وثبات عزمها على الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن، خاصة القرارين ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١). ونأمل أن تتصرف سلطات بغداد على هذا الأساس.

في الختام، أود أن أعرب للأمين العام عن الاحترام والتقدير اللذين يكنهما وفدي له نظرا لإيفاده بعثة رفيعة المستوى إلى بغداد في الأسبوع الماضي. وقد ساعد ذلك على تعزيز سلطة الأمانة العامة وبرهن مرة أخرى على إخلاص الأمين العام السيد عنان للسلام والتزامه بأحكام الميثاق والسلطات المخولة له بموجبه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل كوستاريكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن السؤال المطروح علينا ليس فقط عما إذا كان العراق يتعاون أم لا مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ومفتشيها على الأسلحة. ما نراه هو رفض واضح للالتزام بقرارات مجلس الأمن، ويمثل بالتالي تحديا للأمم المتحدة بأكملها.

عندما طالب المجلس العراق مرة أخرى في شهر تشرين الأول/أكتوبر أن يمتثل لالتزاماته، قام العراق عقب ذلك بفترة وجيزة، بوضع شروط غير مقبولة لمزاولة اللجنة الخاصة أعمالها في البلد. وعلى الفور طالب مجلس الأمن العراق إلغاء قراره. وتشيد حكومتي بالأمين العام لمبادرته، التي أعقبت ذلك، بإرساله بعثة رفيعة المستوى إلى بغداد في محاولة لتفادي تهديد يمكن أن يكون خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وللأسف، لم يغتنم العراق تلك الفرصة للتوصل إلى حل للأزمة. وبدلا من ذلك فقد استمر في انتهاك التزاماته المتمثلة في التعاون الكامل وغير المشروط مع اللجنة الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك انطوت بياناته على تهديد لسلامة طائرات الاستطلاع التي تعمل نيابة عن اللجنة.

وهذا يمثل انتهاكا صارخا لالتزامات العراق بموجب القرارات ذات الصلة. وهو يقتضي ردا حازما وواضحا من مجلس الأمن.

ويشعر وفدي أن مشروع القرار المطروح علينا يشكّل ردا مناسبا يتسق مع قرارات مجلس الأمن السابقة. فالتدابير الواردة فيه لن تؤثر إلا على الأفراد المسؤولين عن حالات عدم الامتثال أو المشاركين فيها. والمدنيون العراقيون الأبرياء لن يتضرروا منها. وبالوسائل الدبلوماسية ينبغي الآن إقناع الحكومة العراقية بأن التعاون مع المجتمع الدولي سيكون في مصلحتها وفي مصلحة الشعب العراقي.

إن عزيمة مجلس الأمن المستمرة والإجماعية معقودة على القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق. ومشروع القرار يعبِّر عن هذه العزيمة. ويؤكد أيضا على أن التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة وتنفيذ القرارات ذات الصلة هما الطريقة الوحيدة المفضية إلى رفع الجزاءات. وإذا أراد العراق أن يجد من يسمع شكواه فيجب عليه ألا يتحدى المجتمع الدولي ويستفز الأمم المتحدة، بل ينبغي أن يتعاون وأن يظهر أنه شريك موثوق به في الحوار.

إن الوحدة التي أبداها المجلس اليوم سترسل رسالة واضحة، وهي أنه يتعين على العراق أن يلغي قراره وأن يتعاون بالكامل مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة على الفور ودون شروط أو قيود. ولهذه الأسباب تؤيد السويد مشروع القرار المعروض علينا.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تأسف البرتغال أسفا عميقا لهذه الأزمة الخطيرة التي أثارها التحدي العراقي لسلطة مجلس الأمن. إن العقبات التي وضعتها السلطات العراقية مرارا وتكرارا في الأشهر الماضية أمام عمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة غير مقبولة. فاللجنة الخاصة جهاز تابع لمجلس الأمن مكلف بمهمة القيام بعمليات التفتيش نيابة عنه. وإن تحدي اللجنة الخاصة يعني تحديا للمجلس وتحديا للأمم المتحدة. وهذا أمر لا يمكن قبوله.

ومما لا يمكن قبوله أيضا القرار الذي أعلنه العراق في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر والسلوك العراقي منذ ذلك الحين: الشروط التي يسعى العراق إلى فرضها على عمليات اللجنة الخاصة؛ ورفضه قبول أعضاء في اللجنة الخاصة على أساس جنسيتهم؛ ونقله للمعدات؛ وتهديداته لطائرة تعمل في خدمة الأمم المتحدة.

ومشروع القرار الحالي، الذي أضفنا اسمنا إلى قائمة مقدميه، هو النتيجة المنطقية للقرارات السابقة التي اتخذها المجلس منذ شهر حزيران/يونيه. ففي ذلك الحين، أرسل المجلس رسالة تحذير واضحة إلى حكومة العراق باعتماده القرار ١١١٥ (١٩٩٧) بالإجماع. وبموجب ذلك القرار طالب المجلس العراق بالتعاون الكامل مع اللجنة الخاصة وإلا فإنه سيتعرض لجزاءات إضافية.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن، ومرة أخرى بالإجماع، وعلى لسان رئيسه، بيانا أدان فيه بقوة قرار حكومة العراق بمحاولة إملاء شروط تعاونها مع اللجنة الخاصة. وحذر المجلس أيضا من عواقب خطيرة لعدم امتثال العراق على الفور وبالكامل لالتزاماته.

وأيَّدت البرتغال جميع الجهود الدبلوماسية التي استخدمت لجعل السلطات العراقية تفهم الحاجة إلى إلغاء قرارها غير المقبول والامتثال غير المشروط لالتزاماتها. وقد رحبنا على وجه الخصوص بمبادرة الأمين العام بإرساله ممثلين شخصيين إلى بغداد في محاولة لنقل هذه الرسالة مباشرة إلى الحكومة العراقية. وللأسف، لم نر أية نتائج إيجابية.

وهكذا أصبح مشروع القرار هذا الخطوة الضرورية التالية. إن العقوبات الإضافية المتوخاة دقيقة في أهدافها حتى لا تفرض المزيد من المعاناة على السكان العراقيين، الذين قدموا تضحيات كثيرة، ولا على البلدان المجاورة. فهي تستهدف التأثير على المسؤولين العراقيين وأفراد القوات المسلحة العراقية المسؤولين عن عدم امتثال العراق لالتزاماته.

يجب ألا يغيب عن بال أحد سبب وصولنا هنا في النهاية، لنواجه أزمة أخرى مع العراق - أزمة أخرى تضاف إلى الأزمات منذ عام ١٩٩٠. إن العراق يواجه عقوبات فرضها مجلس الأمن بسبب انتهاك العراق للقانون الدولي بغزوه لبلد آخر. والأمم المتحدة ليست على خلاف مع الشعب العراقي. كما أن الأمم المتحدة لا تستهدف التشكيك في سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

إن بوسع حكومة العراق أن تضع حدا لهذه العقوبات. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها رفعها هي امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن. ويمكن رفعها قريبا، بشرط أن يتعاون العراق تعاونا كاملا وصريحا وبدون شروط مع اللجنة الخاصة.

ونحن نأمل في أن هذه الرسالة الواضحة من المجلس ستُفهم أخيرا في بغداد، حتى يفتح مسار جديد للتعاون الحقيقي مع مجلس الأمن. إننا نريد أن يستعيد العراق دوره الكامل في إطار المجتمع الدولي وأن يرى الشعب العراقي نهاية لمعاناته.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعلان عن الموقف الأساسي لليابان بأن اليابان ترغب صادقة في رؤية العراق يمتثل فورا ودون شروط لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يمكّن العراق من استئناف علاقاته الطبيعية مع المجتمع الدولي. ولهذا السبب قامت اليابان، بعد قرار العراق يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر بفرض شروط على تعاونه مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، بسلسلة من الجهود الدبلوماسية في طوكيو وفي باريس وفي نيويورك لإقناع العراق بالامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولكن العراق لم يستجب لهذه الجهود من قِبل اليابان.

كما سعت بلدان أخرى، من داخل المجلس ومن خارجه على السواء، علاوة على الأمين العام من خلال إيفاده مبعوثيه الثلاثة، إلى إقناع العراق بالعدول عن قراره. وللأسف الشديد لم يتراجع العراق حتى اليوم عن قراره في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

لقد عبَّر مجلس الأمن عن موقفه القاطع والإجماعي من خلال البيان الرئاسي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/PRST/1997/49) بأن القرار العراقي الصادر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر غير مقبول. وطالب بأن يتعاون العراق بالكامل ودون شروط أو قيود مع اللجنة الخاصة بموجب القرارات ذات الصلة.

وإن استبعاد أفراد من اللجنة الخاصة يحملون جنسية معينة من الأنشطة في الميدان أمر غير مقبول على الإطلاق من وجهة نظر ضمان التنفيذ الفعّال لولاية اللجنة الخاصة وفي ضوء المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة. كما أن موقف العراق إزاء الطائرة التي تعمل نيابة عن اللجنة الخاصة غير مقبول. وفوق ذلك، فإن الرسالة المؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة (S/1997/851) تشير إلى أن العراق نقل معدات ذات قدرة مزدوجة تخضع لرصد اللجنة الخاصة دون أن يقدم الإخطار المسبق المطلوب، ويبدو أنه عبث بكاميرات الرصد التابعة للجنة الخاصة. وكما ذكر الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة، السفير بتلر، فإن هذه الأعمال قد تمس بقدرات اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على الرصد الطويل الأمد في المستقبل. وهذا مدعاة لقلقنا الشديد.

ويتعين على مجلس الأمن أن يعالج مسألة القرار العراقي بفرض شروط على تعاونه مع اللجنة الخاصة بأكبر قدر من الجدية، خاصة بسبب أن المسألة تتعلق ببرنامج إزالة أسلحة الدمار الشامل من الأراضي العراقية وتؤثر بصورة مباشرة على السلم والأمن في المنطقة.

وفي سياق الحالات المتكررة الأخيرة لعدم تعاون العراق مع اللجنة الخاصة، والتي استمرت منذ شهر حزيران/يونيه، أعطي العراق الوقت الكافي لقبول مطالبة المجلس العادلة والقاطعة بتعاونه على الفور ودون شروط مع اللجنة الخاصة. وقد مُنح العراق فرصة للتراجع عن قراره في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عندما أوفد الأمين العام في الأسبوع الماضي ثلاثة مبعوثين إلى بغداد.

وعلى الرغم من هذه الجهود، يواصل العراق رفض استئناف تعاونه الكامل مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة. فبدلا من ذلك، تشترط السلطات العراقية شروطا مسبقة غير مقبولة لاستئناف تعاونها مع اللجنة الخاصة، ولامتثالها للقرارات ذات الصلة. وهذه الأعمال العراقية هي تحد لسلطة مجلس الأمن، فضلا عن المجتمع الدولي.

وفي ظل هذه الظروف، فإن مجلس الأمن، إذ يعمل متحدا وبحزم، سيعلن أن هذا الموقف العراقي غير مقبول. ويطالب المجلس بأن تتعاون الحكومة العراقية مع اللجنة الخاصة فورا ودون شروط.

واليابان تنضم إلى جميع أعضاء المجلس الآخرين في تأييد مشروع القرار هذا.

وفي الختام، تطلب اليابان إلى حكومة العراق أن تستجيب لهذا الصوت الموحد للمجتمع الدولي.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعرب الوفد البولندي عن قلقه العميق إذ أنه بدلا من أن تتقيد حكومة العراق بما قرره مجلس الأمن في قراريه ١١١٥ (١٩٩٧) و ١١٣٤ (١٩٩٧)، فقد اختارت أن تفرض شروطا لتعاونها مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة، الأمر الذي يشكل تحديا للأمم المتحدة ولسلطة مجلس الأمن.

والعراق، بتجاهله لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، فإنه يزيد من تفاقم الأزمة

الراهنة حدة. وبسبب الموقف المتعنت الذي تتخذه السلطات العراقية، مُنعت اللجنة الخاصة من الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقها بموجب قرارات مجلس الأمن.

ولا يزال الوفد البولندي، إلى جانب الوفود الأخرى، يشعر بقلق بالغ إزاء الأحداث المتعاقبة التي تتعلق بالتمييز العراقي ضد بعض موظفي الأمم المتحدة على أساس جنسيتهم. ونشعر بنفس القدر من القلق إزاء الأحداث المتمثلة في التدخل العراقي في العملية الفعلية لنظام الرصد، بما في ذلك إزالة معدات ذات استعمال مزدوج من أمام كاميرات الرصد التابعة للجنة الخاصة، فضلا عن مطالبة العراق بأن يتوقف استعمال الطائرة التي تعمل باسم اللجنة الخاصة، مع التهديد الضمني لسلامتها.

وثمة مناشدات عديدة صدرت عن دول أعضاء لعكس المسار الذي اتخذته حكومة العراق لم تلق مبالاة.

ونظرا لخطورة الحالة والتصعيد المحتمل للأزمة، أيدنا مبادرة الأمين العام بإيفاد بعثة رفيعة المستوى إلى بغداد لتنقل إلى السلطات العراقية الرسالة الواضحة والتي لا لبس فيها ومفادها أن العراق يجب أن يعود فورا إلى الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والمؤسف أن تلك البعثة لم تحقق هدفها المنشود والمرغوب في تحقيقه.

ولقد أظهر المجلس وأكد مجددا في قراريه ١١١٥ (١٩٩٧) و ١١٣٤ (١٩٩٧) عزمه الوطيد على اتخاذ تدابير اضافية، في حالة إخفاق العراق في التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة، بغية كفالة امتثال العراق دون شروط لالتزاماته في هذا الصدد.

واليوم، لا يسع المجلس إزاء موقف العراق الذي لم يتغير، سوى أن يتبع بالإجماع وبحزم المنطق الوارد في قراراته السابقة.

إن مشروع القرار المعروض علينا يؤكد مجددا مطالب المجلس المتعلقة بتعاون العراق تعاونا كاملا ودون شرط مع اللجنة الخاصة. وهو يظهر عزم المجلس على ضمان مواصلة اللجنة الخاصة في إحراز تقدم نحو إزالة البرامج العراقية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، فضلا عن التزام المجلس بأن يشهد ختاما لولاية البعثة الخاصة.

ونعرب عن أملنا الوطيد في أن يذكّر مشروع القرار الحالي حكومة العراق مرة أخرى بأن تعاونها الكامل مع اللجنة الخاصة هو أحد الشروط الأساسية التي يجب الوفاء بها كي تبدأ عملية رفع الجزاءات. وبولندا، من جهتها، ترحب طبعا بإحراز هذه النتيجة في أسرع وقت ممكن.

لهذا السبب تؤيد بولندا مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نأسف لأنه بات من الضروري أن نجتمع اليوم في هذه القاعة، بيد أن هذا الأمر تمليه حقيقة أن حكومة العراق ليس أنها لا تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فحسب، بل وتتحداها أيضا بالفعل. وهذا أمر غير مقبول.

لقد اتخذ العراق قرارا بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر يقضي بفرض شروط على تعاونه مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة. وفي ذلك اليوم نفسه، رد مجلس الأمن بإدانة ذلك القرار، وبمطالبة العراق بالتعاون الكامل مع اللجنة الخاصة للاضطلاع بولايتها. ومع ذلك، لم يكن ذلك كافيا، وشهدنا استمرار العراق في عرقلة عمل اللجنة الخاصة.

فلنتذكر بأن للجنة الخاصة ولاية من مجلس الأمن - أي من المجتمع الدولي - تقضي بكفالة القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق. وتلك الولاية تفرض التزاما لا مفر منه على العراق. والمؤسف أن العراق يعرقل الاضطلاع بتلك الولاية، ونجد أنفسنا الآن مضطرين للتجاوب مع قرار جديد لمجلس الأمن.

والمهم جدا أن نبقي في الأذهان أن مشروع القرار هذا يأتي بدعم كامل من المجلس الذي يتصرف بالإجماع. ويجب أن تفهم حكومة العراق الرسالة الواضحة التي يبعثها اليها المجتمع الدولي عن طريق مشروع القرار هذا.

ونحن لا نود أن نرى أكثر من حل لهذه الحالة الصعبة التي أوجدتها السلطات العراقية. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلا إذا امتثلت حكومة العراق امتثالا كاملا لقرارات هذا المجلس ذات الصلة.

ونود أن نؤكد مجددا مرة أخرى تأييدنا للجنة الخاصة في الجهود التي تبذلها من أجل الوفاء بالمهمة التي أناطها بها مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نود أن نذكّر حكومة العراق بمسؤولياتها عن أمن موظفي اللجنة الخاصة التي تشمل رعايا من بلادي.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يسجل اليوم تقديرنا الخاص للأمين العام على المبادرة التي أطلقها في بداية هذه الأزمة، وهو ينفذ مرة أخرى التزامه بالسلام.

السيد العربي (مصر): يأتي مشروع القرار المطروح للتصويت اليوم ليعكس التلاحق السريع للأحداث خلال الأسبوعين الماضيين ومنذ أن بدأت الأزمة الراهنة.

ولقد دعت مصر منذ بداية هذه الأزمة إلى بذل كافة الجهود الممكنة لاحتوائها من خلال الوسائل الدبلوماسية والحوار، كما دعت مصر إلى تفادي المواجهة والتصعيد وكل ما يؤدي إلى المساس باستقرار تلك المنطقة الحساسة. وأود في هذا الصدد أن أشيد بالجهود والاتصالات الهامة التي قام بها الأمين العام في الآونة الخيرة وأن أعرب عن تقدير مصر للجهد القيم الذي قام به الوفد رفيع المستوى الذي توجـّه إلى بغداد برئاسة السفير الأخضر الإبراهيمي.

هذا ولم تدخر مصر وسعا في إجراء الاتصالات على مختلف الأصعدة وعلى أعلى المستويات في كل من بغداد والقاهرة وهنا في نيويورك. وكنا حتى اللحظة الخيرة نأمل أن تنجح كل هذه الجهود التي بذلت في نزع فتيل الأزمة، وإقناع العراق بالعدول عن موقفه، الأمر الذي كان سيؤدي إلى انتفاء الحاجة لطرح مشروع القرار المعروض أمام المجلس اليوم للتصويت عليه.

إن مصر تتفهم مشاعر اليأس والإحباط التي تنتاب الشارع العراقي نتيجة استمرار المعاناة من العقوبات المفروضة على العراق دون أن تبدو بارقة أمل في رفعها بعد ست سنوات ونصف من تعامل العراق مع اللجنة الخاصة. وإن كنا هنا نسلم بأن هذا التعاون لم يأت على الوجه المثالي، إلا أنه يمكن القول بأن العراق قد قطع شوطا كبيرا على طريقه.

رغم كل ذلك، فإننا لا نرى حكمة في إصرار العراق على موقفه الأخير من اللجنة الخاصة وعدم استجابته للمساعي التي بذلناها مع أطراف أخرى لإثنائه عن التمسك بهذا الموقف. لا نرى حكمة في ذلك الموقف لأنه يعني إهدار الشوط الكبير الذي قطعه العراق في التعاون مع اللجنة الخاصة خلال السنوات الماضية. ولا نرى حكمة في ذلك الموقف لأن استكمال تعاون العراق مع اللجنة الخاصة واستكمال الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة هو السبيل إلى رفع العقوبات عن العراق وبالتالي إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق.

ومن جهة أخرى، يجب النظر إلى الأزمة الراهنة على أنها فرصة طيبة لاستخلاص الدروس والعِبَر. وعلى المجلس أن يعي ذلك في تعامله مع العراق مستقبلا على نحو يأخذ في الاعتبار شواغل ومتاعب الشعب العراقي ودواعي وتداعيات مشاعر الاحباط التي تدفع إلى تبني مواقف نسارع إلى التأكيد مرة أخرى أنها غير مقبولة لنا، وأن العراق قد اتخذ موقفا لا يحقق مصلحة أحد، بما في ذلك مصلحة العراق ذاته.

ومن جهة أخرى، على المجلس أيضا أن يراجع أسلوب عمل اللجنة الخاصة للتحقق من زيادة كفاءة اضطلاعها بمهامها باعتبارها جهازا فرعيا تابعا للمجلس، وذلك في إطار الحوار الدائر حاليا في أروقة الأمم المتحدة حول ضرورة إصلاح جميع أجهزة الأمم المتحدة بوجه عام. إن الإصلاح والتطوير هما ما نتحدث عنهما اليوم في المجلس وفي الجمعية العامة وفي جميع الأجهزة الأخرى. وعلينا أن نفعل ذلك هنا أيضا حتى نتفادى دفع العراق إلى الاقتناع - وظهره إلى الحائط - بأنه ليس هناك ما يكسبه من استمرار تعاونه مع اللجنة، وما يخسره من وقف هذا التعاون.

وفي جميع الأحوال فإننا نشارك وفودا أخرى عديدة داخل المجلس وخارجه في الاعتقاد بضرورة الالتزام دائما بالأحكام الدستورية والقواعد القانونية، وذلك بعدم حرمان أية دولة عضو في الأمم المتحدة من التعبير عن وجهات نظرها أمام المجلس على النحو الذي تكفله المادتان ٣١ و ٣٢ من الميثاق لجميع الدول، خاصة إذا ما تعلق الأمر بعقوبات تتعرض لها هذه الدولة بموجب

الفصل السابع من الميثاق، وتتسبب في معاناة إنسانية لا تخفى على أحد.

وفي هذا السياق، فإنني أدعو المجلس إلى أن يأخذ في الاعتبار وباهتمام شديد ما ذكره الأمين العام لدى إحاطته أعضاء المجلس علما في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري بنتائج مهمة مبعوثيه إلى العراق:

(تكلم بالانكليزية)

"لو كان العراق قد وافق على العودة إلى الامتثال الكامل، ما كنت لأتردد إطلاقا في أن أوصي المجلس بأن يمنح العراق جلسة للاستماع في أي شكل يراه المجلس ملائما. وأعتقد أن من المعقول لأي بلد يخضع لعقوبات تفرضها الأمم المتحدة أن يطلب عقد جلسة الاستماع هذه بشرط امتثاله الصارم لقرارات المجلس".

(تكلم بالعربية)

إن وفد مصر يجد نفسه اليوم في موقف غاية في الحساسية لدى التصويت على مشروع قرار يفرض أي نوع من العقوبات على دولة عربية. وقد سبق أن امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار ١١٣٤ (١٩٩٧) الذي اعتمده المجلس في الشهر الماضي، والذي لوح بفرض بعض العقوبات الإضافية دون أن يتعدى ذلك إلى إنفاذها. ولكننا اليوم ننظر إلى الموضوع من عدة زوايا.

فقد شارك وفد مصر في المشاورات حول مشروع القرار، واقترح بعض التعديلات، منها ادخال فقرة تنص على احترام السيادة والسلامة الإقليمية لكل من الكويت والعراق، الأمر الذي استجابت له الدول المتبنية لمشروع القرار مشكورة. وقد أدت المشاورات التي جرت أيضا إلى حذف الصياغات التي تضمنها المشروع في صيغته الأولية، والتي كانت تحمل في طياتها تهديدا بعواقب وخيمة واستخدام أساليب عديدة في التعامل مع العراق.

ورغم هذا الموقف الصعب، فإن عدم استجابة العراق للمساعي العديدة والمكثفة التي بذلناها حتى اللحظة الأخيرة مع دول أخرى عديدة، لا يدع أمامنا مجالا إلا للتصويت لصالح القرار، آملين أن يغير العراق موقفه ويستأنف تعاونه مع اللجنة الخاصة على نحو يكفل رفع العقوبات وإنهاء معاناة الشعب العراقي الشقيق.

وإننا إذ نعتزم التصويت لصالح مشروع القرار، فإننا نود أن نسجل هنا فهمنا أن ما يتضمنه مشروع القرار من قيود على السفر لا ينبغي أن يحول دون نهوض مصر بمسؤولياتها باعتبارها مقر جامعة الدول العربية، بما يستتبعه ذلك من تسهيل مشاركة الدول الأعضاء في الجامعة في اجتماعاتها التي تتم في القاهرة، وهي مسؤولية تتشرف بها مصر باعتبارها بلدا مضيفا بحكم ميثاق الجامعة. ونود أن نسجل أيضا وبكل وضوح اقتناعنا بأن مشروع القرار لا يتضمن ما يمكن أن يفتح الطريق أمام التصعيد وأمام استخدام القوة واللجوء إلى الخيار العسكري. فنحن نأمل استمرار الحوار واستخدام الوسائل الدبلوماسية، ونأمل تشجيع عودة علاقات طبيعية وسوية بين العراق واللجنة الخاصة واستئناف التعاون البنّاء والمثمر بما يسمح للمجلس بالنظر في رفع العقوبات المفروضة على شعب العراق.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نعلن أننا نجد أن قرار العراق بطرد موظفين تابعين للجنة الخاصة للأمم المتحدة من جنسية واحدة غير مقبول على الإطلاق. ويجب على العراق أن يلغي هذا القرار.

إن هناك كثيرين يبذلون جهودا ضخمة لحسم هذه الأزمة، ولكن دون طائل. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلدي بحرارة على الأمين العام، السيد كوفي عنان، لجهوده الهائلة، بما فيها قراره بإيفاد ثلاثة مبعوثين خاصين إلى بغداد سعيا إلى تهدئة الحالة. ونرى أن هذا القرار كان صحيحا واتُخذ في الوقت المناسب ويندرج في صميم صلاحياته بوصفه أمينا عاما. ونحن أيضا في هذا المجلس نلتزم بأن نكفل أن تحظى هذه الحالة باهتمامنا الكامل وألا تستمر في التدهور.

ومشروع القرار المطروح علينا استجابة لهذه الحالة الجديدة مشروع متوازن، ونرى أنه يوجّه رسالة واضحة إلى العراق. ونعتبره تحسينا للمشروع الأصلي، وقد عالج شواغلنا بصفة عامة. ولا بد أن يُسمح للجنة الخاصة أن تكمل عملها على أساس الولاية الممنوحة لها من جانب مجلس الأمن. ونأمل أن تلقى هذه الرسالة آذانا صاغية.

ومما يخيب أملنا أنه على الرغم من مستوى التعاون الذي حظيت به اللجنة الخاصة وسجلته في تقريرها الشامل الأخير [S/1997/774]، فإننا نواجه الآن مستوى من التوتر يجب ألا يسمح له بالاستمرار في التصعيد. واليوم، كلنا موحدون في قبول هذا القرار. وما نود أن نراه عاجلا بدلا من آجلا، هو مستوى من التعاون من جانب السلطات العراقية يسمح للمجلس أن يستعرض الجزاءات المفروضة على العراق. وينبغي لهذا الاستعراض أن يتيح درجة من الأمل لشعب العراق. وفي نهاية المطاف يجب أن يتمكن من رؤية بارقة أمل في انتهاء محنته.

وفي هذه الأثناء، ينبغي للعراق، في إطار نظام الجزاءات الشامل، أن يمتثل للالتزامات الناشئة عنه التزاما مضمونيا وبحُسن نية. ومن المهم أن نرفض جميعا قرار العراق الصادر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ولهذا ستؤيد كينيا مشروع القرار المطروح علينا.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ قرر مجلس الأمن، في قراره ٦٨٧ (١٩٩١)، أن يشكل لجنة خاصة

"تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف، استنادا إلى تصريحات العراق وما تعيِّنه اللجنة الخاصة نفسها من المواقع الإضافية". [القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الفقرة ٩ (ب) '١']

ويشكل هذا القرار الإطار القانوني - السياسي الذي يحدد ويوجه في آن واحد كل أنشطة اللجنة الخاصة عن طريق التحديد الواضح لولايتها ولالتزامات السلطات العراقية بالاضطلاع بهذه المهمة التي قررها مجلس الأمن باسم المجتمع الدولي.

والعلاقات بين ممثلي الحكومة العراقية واللجنة الخاصة لم تكن دائما متفقة مع روح ونص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولهذا فقد درس مجلس الأمن بعناية خاصة التقارير المتتالية المقدمة من اللجنة الخاصة عن تقدم أعمالها، وقد لاحظ مع القلق وجود واستمرار بعض الصعوبات، بل والعراقيل التي تعترض سبيل تنفيذ ولايتها.

وقد اعترفت بهذه الحالة البيانات الرئاسية والقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن، وأعربت بوضوح عن عدم موافقة أعضاء المجلس على موقف وسلوك بعض ممثلي السلطات العراقية، لأنه في رأي المجلس أنهم يتخلون عن التزاماتهم المقطوعة سابقا وهذا بمثابة إخفاق خطير في القيام بواجباتهم. ولهذا كان لزاما على مجلس الأمن أن يذكّر السلطات العراقية مرارا وتكرارا بأنه كان، ولا يزال، مما لا غنى عنه أن تتعاون تعاونا كاملا مع الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة وجميع أعضاء فريقه، بهدف تيسير أعمالهم وضمان تحقيق هدف البعثة التي أوكلهم بها مجلس الأمن بشكل مرض، لأن هذا هو الشرط الأساسي لتشغيل الآليات المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ جدد مجلس الأمن مناشدته، وكرر المبادئ التي يستند إليها في عمله باتخاذ القرار ١١١٥ (١٩٩٧). وللأسف، لم يحرز هذا النتائج المنشودة، بل إنه لم يؤد إلى أي تغيير في موقف السلطات العراقية. وإزاء تكرر هذه الأحداث الخطيرة، ونظرا لضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته تجاه اللجنة الخاصة، فضلا عن جميع موظفيها والمجتمع الدولي بشكل عام، فإن المجلس، بعد إجراء مداولات طويلة، خلص إلى ضرورة النظر في مواصلة اتخاذ تدابير قد يتمكن من خلالها، نظرا لطابعها القسري، أن يقنع السلطات العراقية باحترام الالتزام الذي قطعته بالامتثال بصرامة لقرارات مجلس الأمن عن طريق إزالة كل العقبات التي تعيق أو تحول دون تنفيذ اللجنة الخاصة لولايتها. وقد كان هذا هو الحسبان والهدف من القرار ١١٣٤ (١٩٩٧).

وقرار السلطات العراقية المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يتحدى القدرة التنفيذية للجنة الخاصة وبعض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة المادة ١٠٠، قرار اعتبره مجلس الأمن غير مقبول. وطيلة أيام عديدة، جرى بذل جهود ضخمة لإقناع السلطات العراقية بضرورة الرجوع عن هذا القرار، وهو قرار لا يحترم القواعد المعمول بها، كما أنه قرار لا يعزز مصالح الشعب العراقي. وهو قرار يجب ألا تخفى نتائجه المحتملة على أحد. واللجنة الخاصة أنشأها مجلس الأمن وتتصرف باسمه. ولهذا لا يمكن للمجلس أن يتحمل تجاهل قراراته ولا أن يسمح بمنع اللجنة الخاصة من مواصلة أعمالها تنفيذا لولايتها.

ويرى وفد بلدي أنه يجب حسم الأزمة الراهنة بالحوار، دون التخلي عن بعض المبادئ الأساسية. وقد جاهد أعضاء المجلس، وما زالوا يجاهدون، لضمان أن يسود صوت العقل عن طريق التأكيد على الاتصالات المباشرة مع السلطات العراقية لإيجاد حل. والمبادرة المحمودة للغاية من جانب الأمين العام بإيفاد ثلاثة ممثلين خاصين إلى بغداد، والاتصالات الثنائية من جانب بلدان عديدة بالعراق، كلها دليل ساطع وبرهان إضافي على رغبتنا في أن نرى استمرار تعزيز الدور الذي نعطيه للدبلوماسية.

وهدف مجلس الأمن ليس، ولا يمكن أن يكون الاستمرار في إلحاق المعاناة بالشعب العراقي، الذي سبق أن عانى معاناة شديدة طيلة سنوات عديدة. ولكننا غير مسؤولين عن هذه المعاناة. وبالتأكيد نحن ندرك جيدا كل المعاناة التي يمر بها الشعب العراقي.

لذلك اعتمد مجلس الأمن القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ليدلل على حساسيته لمعاناتهم وليبرهن على أنه يعي مسؤوليته عن السعي لإيجاد الحلول المناسبة.

ولكن المجتمع الدولي لا يستطيع أن ينسى الأسباب التي اضطرت مجلس الأمن إلى فرض جزاءات حاسمة على العراق. وجميع الدول ملزمة بالامتثال للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وباحترام هذه المبادئ، لا سيما عدم الاعتداء وعدم الاحتلال بالقوة. ولا ينبغي إطلاقا أن يتكرر ما جرى في الكويت. وأضيف إلى ذلك أن من واجبنا أن نواصل السعي لتحديد مصير أسرى الحرب والمفقودين أثناء احتلال الكويت، دون أن ننسى ضرورة أن ترد إلى الكويت جميع السجلات وسائر الأصول التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير مشروع.

ويود وفدي أن يرى تمهيد جميع الظروف الكفيلة بمواصلة اللجنة الخاصة عملها، دون صعوبة أو عراقيل، بفريق ينبغي أن يظل يتميز بالمقدرة والحياد وتنوع الجنسيات، وهي مزايا تشكل المعايير الأساسية والضرورية التي لا يجوز انتهاكها لأي إجراء يتخذ باسم الأمم المتحدة ونيابة عنها. وهذا هو هدف مشروع القرار. وستؤيد غينيا - بيساو اعتماده وستساعد في تنفيذه.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تأسف فرنسا لعدم استعداد العراق لإلغاء قراره غير المقبول بالحد من تعاونه مع اللجنة الخاصة. وقد كنا من بين أول من أعربوا عن رفضهم لهذا القرار، الذي ينتهك قرارات مجلس الأمن. ووافقنا بسرعة كبيرة على أن يصدر رئيس المجلس بيانا قويا بالإجماع يدين محاولة العراق إملاء شروط تعاونه مع اللجنة الخاصة ويطالب العراق بالتعاون التام. وفي الأيام التي تلت ذلك، ذكر وزيرا خارجية فرنسا وروسيا، في بيان مشترك صدر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بأن قرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع الدول، ويجب أن تنفذ بالكامل. ولا يمكن التسامح حيال التمييز بالنسبة لأية دولة عضو. ويتعين علينا أن نتمسك بهذا المبدأ، الذي يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

لقد بُذلت جهود دبلوماسية دؤوبة لإيجاد حل لهذه الأزمة. وأيدت فرنسا منذ البداية مبادرة الأمين العام بإيفاد بعثة إلى بغداد لإقناع القادة العراقيين بالرجوع عن قرارهم. وأود هنا أن أهنئ الأمين العام على هذه المبادرة الشجاعة، وأن أهنئ أعضاء البعثة أيضا، الذين يستحق عملهم الثناء، وإن كان لسوء الحظ، لم يكلل بالنجاح. وقد قمنا من جانبنا ببذل جهود متكررة في مناقشاتنا مع السلطات العراقية لإقناعها بإلغاء قرارها. واعتقدنا حتى آخر لحظة أن العقل سيسود. ولكن للأسف لم يكن هذا هو الحال.

ولذلك، نحن بحاجة اليوم إلى رد قوي يصدر بالإجماع لإرسال إشارة واضحة من مجلس الأمن إلى بغداد. ولن يصدر هذا الرد من فراغ. فقد سبق أن حث القراران ١١١٥ (١٩٩٧) و ١١٣٤ (١٩٩٧) العراق على التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة. ولكن تلك الكلمات لم تلق آذانا صاغية، وهذا من دواعي أسفنا.

إلا أن رد فعل المجلس، الذي سنعبِّر عنه، يجب أن يكون متوازنا ومتناسبا مع حقائق الحالة. فطبيعة الجزاءات - أي القيود على السفر - مشمولة بالفعل في القرارين ١١١٥ (١٩٩٧) و ١١٣٤ (١٩٩٧). وفي الحقيقة، لن تؤدي هذه الجزاءات إلى زيادة تردي حالة الشعب العراقي، الذي يعاني أصلا معاناة شديدة من سبع سنوات من الحظر الاقتصادي. وإن حظر السفر المشمول في النص الذي سنصوت عليه لن يضر بأي طريقة كانت بالسعي لإيجاد حل سلمي لإنهاء الأزمة الراهنة. فالأنشطة

الدبلوماسية الحقة مسموح بها ولا تقتضي، خلافا للبعثات الأخرى، إذنا مسبقا من اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

إن آلية رفع الجزاءات واضحة: فبمجرد امتثال العراق ثانية لحق اللجنة الخاصة في الوصول، سترفع الجزاءات.

إن سلطـــة المجلس مصونة. ولا يزال المجلس سيد أحكامه واجراءاتـه فـي المستقبل. وهـذا على وجـه الخصوص هو فحوى الفقرة ٨. وكما جـاء فـي التصريح الفرنسي - الروسي المشترك، سنظل ندعو بقوة إلى أن يُنظر في أي إجراء يتصل بالعراق في إطار مجلس الأمن فقط، وأن يقود المجلس أي إجراء من هذا القبيل. ولذلك، جرت بحرص موازنة صيغة مشروع القرار الذي سنصوت عليه. وهذه الصيغة لا تشجع ولا تبرر أي تصعيد. ويتعين علينا أن نواصل في الأيام القادمة سعينا الحثيث إلى إيجاد حل دبلوماسي، ويجب أن نتجنب أي موقف يؤدي إلى نتائج عكسية. ويتعين علينا أن نُبقي نصب أعيننا الهدف الرئيسي، وهـو: استمرار عمـل اللجنة الخاصة في الميدان في ظل ظروف مواتية. ولن يحـدث ما هو أسوأ من التشكيك في نقطة القوة الرئيسية في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وفـي العلاقات بين الأمم المتحدة والعراق. ولا يمكن تعليق نظام التحقق والرصـد المستمر؛ فأمـن المنطقة مهدد.

إنه لأمر جيد أن يحظى مشروع القرار الذي سنصوت عليه بإجماع المجلس. وهذا هام جدا بالنسبة لفرنسا، لأننا يتعين علينـا أن نحافظ على وحـدة الصف فـي المجلس في حالات الأزمـات. وتـوافق الآراء هذا يعطي مزيدا من الثقل والقوة للرسالة التي سترسل إلى بغداد. وكانت الرغبة الواضحة لواضعي مشروع القرار في أن يأخذوا في الحسبان آراء جميع الدول الأعضـاء فـي المجلس حاسمة في هذا المجال وجديرة بالإشادة بها.

لا نزال يراودنا الأمل في أن تلقى هذه الرسالة آذانا صاغية. ونكرر النداء الملح الذي وجهناه إلى السلطات العراقية باستمرار بأن يسمحوا للعقل بأن يسود، ونحثهم على إلغاء قرارهم والامتناع عـن أي إجـراء لا يتوافق مع قرارات مجلس الأمن.

حينئـذ، وحينئذ فقط، سيكـون من الممكـن بحث شواغل تلك السلطات فيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة الخاصة والطريقة التي تضطلع بها بمسؤولياتها. وحينئذ، وحينئذ فقط، يمكن إجراء مناقشات في مناخ إيجابي لاستشكاف إمكانيات حل الأزمة، ومراعاة التقدم الملموس الذي أحرز بشأن المضمون، وخاصة في المجال النووي ومجال القذائف التسيارية.

والتعاون الكامل والفعال مع اللجنة الخاصة هو وحده الذي سيسمح بتنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، فيما يتعلق برفع الحظر وضمان اندماج العراق من جديد فـي صفـوف المجتمع الدولـي. إن سكان العراق غير مسؤولين عن الوضع الراهن، ولكنهم يعانون منه معاناة رهيبة. ويجدر التذكير هنا بالأرقام التي تظهـر فـي التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عـن التنمية البشرية: فعلى امتداد السنوات السبع الماضية هبط متوسط جرعة السعرات الحرارية بمقـدار الثلث، وزاد معدل وفيات الرضع بنسبة ١٢٤ في المائة، وانخفض متوسط العمر المتوقع من ٦٥ إلى ٥٧ سنة.

إن الثمن الباهظ الذي يدفعه سكان العراق لا يمكن أن يستمر في التزايد إلى الأبد وسط شعـور عـام بعـدم المبالاة. وامتثال العراق لالتزاماته الدولية هو وحده الكفيل بوضع حد لهذه الحالة.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمـة شفويـة عـن الانكليزية): يأسف وفد بلدي أشد الأسف لاضطرار مجلس الأمن لأن يجتمع اليوم مرة أخرى ليعالج المسألة المطروحة عليه، بعد أقل من شهر من اتخاذ القـرار ١١٣٤ (١٩٩٧)، المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، والبيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقب اتخـاذ العـراق قـراره بالسعي إلى فرض شروط على تعاونـه مع لجنـة الأمم المتحدة الخاصة. ويرى وفد بلـدي من المؤسف بصفة خاصة أن يهدر العراق هذه المرة أيضا فرصـة أخرى أتاحها الأمين العام - بإيفاده بعثة المبعوثين الثلاثة إلى بغداد في الأسبوع الماضي.

لقد كانت جمهورية كوريا تأمل دوما في أن يُسمح للعراق - البلد ذي التاريخ العريق والحضارة العريقة - بالانضمام مرة أخرى وفي وقت مبكر إلى صفوف المجتمع الدولي، بوصفه عضوا طبيعيا ومسؤولا، حتى يتسنى وضع نهاية للمعاناة الإنسانية التي يكابدها الشعب العراقي، ويتمكن العراق من الإسهام بنصيبه الواجب في سلم العالم ورخائه. وكما نعرف جميعا فـإن الشرط الأساسي لتطبيع

علاقة العراق بالمجتمع الدولي من خلال رفع الجزاءات، يكمن في تنفيذ العراق المخلص لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن آخر تقرير للجنة الخاصة يشير إلى حدوث بعض التقدم في المجال النووي ومجال القذائف، لا يزال بعض الغموض يشوب مجالات أخرى، بما فيها المجال البيولوجي، وعلاوة على ذلك، فإن العراق، بسعيه إلى فرض شروط معينة على الطريقة التي تؤدي بها اللجنة الخاصة مسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يكون، للأسف، قد ضيق على نفسه السبيل إلى تطبيع علاقته بالمجتمع الدولي.

وفي ظل هذه الظروف، يطالب وفد بلدي بأن يتعاون العراق بالكامل ودون شروط مع اللجنة الخاصة، وفقا للقرارات ذات الصلة، حتى تتمكن اللجنة الخاصة، بدورها، وفي أقرب وقت ممكن من إبلاغ المجلس بتنفيذ العراق بالكامل لالتزاماته بموجب قرارات المجلس ذات الصلة.

ورغم أن مشروع القرار المعروض على المجلس يتضمن بعض التدابير الإضافية، مثل القيود المفروضة على السفر، نود أن نوجه الانتباه إلى الفقرتين ٦ و ٧ اللتين تحددان بوضوح سبيل الخروج من المأزق الحالي. وخلاصة القول إن وفد بلدي يحدوه وطيد الأمل في أن يكون مشروع القرار هذا قادرا على نقل الرسالة الواضحة والموحدة التي يوجهها مجلس الأمن إلى السلطات العراقية بأن تلغي على الفور قرارها الصادر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وأن تتعاون بالكامل ودون شروط مع اللجنة الخاصة. وهي نفس الرسالة التي حاول أميننا العام الموقر أن يبلغها للقائد العراقي من خلال تدخله.

لهذه الأسباب، سيصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/1997/872. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت العام.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وهكذا يكون مشروع القرار قد اعتُمد بالإجماع، بوصفه القرار ١١٣٧ (١٩٩٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اتخذ مجلس الأمن اليوم إجراء بالغ الأهمية، بإصداره - بالإجماع - هذا القرار. وهذه هي الرسالة الواضحة التي لا لبس فيها، الموجهة إلى قادة العراق: إن مجلس الأمن موحد في تصميمه بأنه يجب على العراق أن يمتثل لقرارات المجلس، وأن يلغي قراراته التي يتحدى بها المجلس والمجتمع الدولي. وليس للعراق أن يحدد شروط امتثاله؛ بل عليه فقط أن يمتثل. وكما يدلل هذا القرار، ستكون هناك عواقب إن لم يفعل العراق ذلك.

ولا بد من أن يكون قد وضح للعراق الآن مسار العمل الذي يتعين عليه أن يسلكه: أن يعلن إلغاءه لقراراته غير المعقولة، ويتعهد بأن يمتثل بالكامل وفورا ودون شروط لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إلا أن العراق، وبالأسف، يتبع سبيلا آخر. فنائب رئيس الوزراء يصر منذ وصوله إلى نيويورك على أن هدفه الأول هو رفع الجزاءات المفروضة على العراق. ولكنه تعلم اليوم أن رفع الجزاءات لا يأتي إلا بعد الامتثال، وليس قبله. وهو يؤكد أن الخطأ في الجزاءات وليس في العراق. ولا يبدو أن العراق قد فهم أن هدفه لا يتحقق إلا بالامتثال التام.

ولنتذكر أن العراق، بعد سنوات لجأ فيها إلى كل حيلة لخداع مفتشي لجنة الأمم المتحدة الخاصة، سعى يوم

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى الاعتراض على وجود مفتشين ذوي جنسية أمريكية ضمن اللجنة الخاصة، في جملة أمور ما يزيد على ٢٠ دولة ممثلة في المنظمة. ثم منع دخول مفتشي اللجنة الخاصة، وتدخل في عمليات الرصد، وهدد طائرات الاستطلاع التابعة للجنة. وكل هذه الأعمال تشكل انتهاكات جسيمة لالتزامات العراق بموجب قرارات مجلس الأمن. كما تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهو ما يؤكده هذا القرار.

لقد أخفق العراق في الوفاء في مجالات أخرى فرضها المجلس، ولم يبد أي بادرة على أنه سيوقف الأنشطة والسياسات التي تستهدف تهديد جيرانه. بل إنه في الحقيقة يبدي كل البوادر التي تفيد أنه ينوي مواصلة تطوير ترسانة خطيرة لأسلحة الدمار الشامل. وهذا مغزى كل ما يدور.

في ٣٧ استعراضا سابقا للجزاءات المفروضة على العراق، انتهى مجلس الأمن إلى أن العراق لم يف بأبسط الشروط لرفع الجزاءات. والأزمة الراهنة ليست مجرد أزمة أكبر من مثيلاتها. إنها انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ذاته، ورفض قاطع أيضا لقرارات المجلس. وردا على ذلك، يفرض المجلس الجزاءات الجديدة الأولى على العراق منذ حرب الخليج.

ولأن أعمال العراق المعوقة اتُخذت بناء على أوامر أعلى السلطات في بغداد، فإن الجزاءات الجديدة تستهدف قادة العراق فقط وليس شعبه. لقد وصل نائب رئيس الوزراء هذا الأسبوع ليكسب تأييد الوفود لأن العراق بلغ به الفقر حدا لا يستطيع معه تحمل استمرار الجزاءات. لقد أصدر المجلس القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) لحماية الشعب العراقي من إصرار الحكومة العراقية على توفير السلاح بدلا من الغذاء. لقد انتظر النظام العراقي سنة قبل أن يقبل القرار، وهو يحاول منذ ذلك الوقت التلاعب في تنفيذه. وفي أيلول/سبتمبر، اضطر المجلس إلى إصدار القرار ١١٢٩ (١٩٩٧) ليعوض عن رفض العراق بيع النفط بمقتضى هذا البرنامج.

إن الولايات المتحدة تشعر بالتعاطف - كما يفعل أي عضو من أعضاء هذه الهيئة - تجاه الشعب العراقي ومحنته. ولهذا بذلت الأمم المتحدة ولجنة الجزاءات قصارى جهدهما، وهما تقاومان أعمال التعويق العراقية عند كل خطوة، لضمان وصول المساعدة الإنسانية. ولهذا، بفضل جهود لجنة الجزاءات، يمضي تنفيذ القرار ١١١١ (١٩٩٧) إلى الأمام. ولهذا نحن مستعدون لبحث طرق لزيادة تحسين وصول وفعالية المعونة الإنسانية لصالح شعب العراق.

والولايات المتحدة تتطلع إلى اليوم الذي يمكن فيه رفع الجزاءات عن العراق. إننا لا نرغب في أن نرى العراق، وهو أرض حضارة غابرة يمكن أن تكون عظيمة مرة أخرى، ترهقه جزاءات الأمم المتحدة. لكن يجب أن يمتثل العراق أولا ودون شروط لمتطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والعراق يعرف ذلك طوال الوقت. ثمة مصباح في نهاية النفق ومفتاح إضاءته بيد القادة العراقيين.

إننا نجتمع اليوم لندفع العراق إلى إلغاء قراره بتحدي اللجنة الخاصة. ولا الأمين العام، ولا مبعوثيه، ولا مجلس الأمن راغب في التفاوض بشأن الامتثال العراقي لقرارات المجلس. وقرار اليوم يعبِّر عن إصرارنا على مواصلة العمل معا في طريق ثابت موحد. وينبغي للعراق أن ينصاع للرسالة التي توجَّه إليه اليوم. ويجب على العراق أن يتخلى عن الأمل في التهرب من التزاماته عن طريق الخداع أو التحدي.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أتلو بيانا أدلى به توا وزير الخارجية البريطاني، السيد روبين كوك.

"اليوم، ردت الأمم المتحدة على استفزاز صدام حسين بسرعة وبقوة وبوضوح. لقد قابلنا تحديه بتشديد الجزاءات. وآمل أن يرجع صدام الآن إلى صوابه ويسمح للجنة الخاصة باستئناف عملها. وإذا فعل العراق ذلك، وامتثل عندئذ لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فإن عملية رفع الجزاءات يمكن أن تبدأ. ولكن كما أوضح القرار الذي صدر توا، إذا واصل تحدي إرادة الأمم المتحدة، ستُتخذ تدابير إضافية. ويجب ألا يساور صدام حسين أي شك في أن مجلس الأمن موحد وعاقد العزم".

يسر حكومة بلدي أن يبعث مجلس الأمن بالإجماع رسالة لا غموض فيها إلى العراق. وليس هناك طريق

مختصر لرفع الجزاءات. والمجتمع الدولي مُصِر على أن العراق ينبغي أن يمتثل امتثالا تاما لقرارات المجلس.

إننا نجتمع اليوم في وجه آخر التحديات وأخطر تحد واجهناه من صدام حسين منذ نهاية حرب الخليج. وما يتعرض للاختبار هو مستقبل اللجنة الخاصة، الهيئة التي أوكل إليها المجتمع الدولي تخليص العراق من أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة. وهذه الهيئة أنشئت بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي أنهى قبول العراق له حرب الخليج. وحكومة العراق، عن طريق قرارها المرفوض، الصادر يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، حاولت أن تملي على الأمم المتحدة قواعد وشروطا لكيفية أداء اللجنة الخاصة لعملها. وجميع هذه الشروط غير مقبولة تماما لحكومتي.

إن إكمال عمل اللجنة الخاصة بنجاح أساسي لصيانة السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وآخر تقرير للجنة الخاصة يوضح أن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، وبخاصة في مجالي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، قبل أن يكون بإمكانها الإبلاغ بأنها أكملت مهمتها وأن العالم أصبح بمنأى عن التهديد الذي تفرضه أسلحة الدمار الشامل العراقية. لذلك، من المهم أن تُمكَّن من مواصلة عملها، دون قيود أو شروط. إننا نريد أن تنهي اللجنة الخاصة عملها.

لقد رحبنا بمبادرة الأمين العام وبجهود آخرين لإقناع العراق بإلغاء قراره الصادر يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ووافقنا على أن نساير على أمل أن يصغي صدام حسين إلى صوت العقل. وكان الرد العراقي "لا" صريحة للأمين العام ولممثليه ولمجلس الأمن. وقد تصرف المجلس الآن بالإجماع ليبعث رسالة واضحة إلى حكومة العراق بأنها يجب أن تمتثل تماما ودون شروط إلى جميع القرارات ذات الصلة.

لقد سمعنا الكثير من المناشدات الخاصة من العراق بشأن الضرر الذي سببته ست سنوات ونصف سنة من الجزاءات. ولن أكرر الخطوات التي اتخذناها واتخذتها حكومات أخرى لتخفيف معاناة الشعب العراقي. وسنواصل العمل على تنفيذ القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) على النحو المراد لهما. لكن ما نريد أن نسأل السيد طارق عزيز عنه هو: لأي سبب غزا العراق الكويت؟ لأي سبب شن أسلحته ضد شعبه؟ لأي سبب لا يزال العراق يواصل عرقلة جهود اللجنة الخاصة لإنهاء تحقيقاتها وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية؟

من الواضح أن المصالح الإنسانية للشعب العراقي ورفاهيته خضعتا لسياسات القيادة المضللة، وأن هذه السياسات هي المشكلة الرئيسية. ولذلك، نرحب بتأييد المجلس اليوم للرسالة البسيطة بأن الطريق الوحيد للتطبيع بالنسبة للعراق يكمن في تنفيذ قرارات المجلس، وأن المجلس سيبقى عازما على تحقيق هذا.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يضطر مجلس الأمن مرة أخرى إلى العودة إلى النظر في مسألة العراق نتيجة لقرار بغداد بوضع قيود على عمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة، بما في ذلك حظر اشتراك مواطنين أمريكيين في عمل أفرقة التفتيش التابعة لها، وحظر طيران طائرة "يو - تو" التابعة للجنة الخاصة.

لقد سعينا دائما إلى تحقيق امتثال العراق الكامل لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونحن نؤيد هذه الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة لبلوغ تلك الغاية.

وقرار بغداد بوضع قيود على عمل اللجنة الخاصة يتناقض مع قرارات مجلس الأمن ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزامات العراق وينبغي أن يلغى دون شروط.

خلال الأيام الأخيرة ما فتئت روسيا تعمل عملا مكثفا بالاشتراك مع عدد من البلدان الأخرى للتخفيف من حدة الحالة حول العراق ولسوء الطالع فإن جهودنا، بما في ذلك الجهود التي بذلت في بغداد وفي نيويورك طوال الـ ٢٤ ساعة الماضية لم تفلح. كذلك فإن البعثة التي أرسلها الأمين العام للأمم المتحدة بتأييد من أعضاء مجلس الأمن لم تحقق النتائج المرجوة.

في هذه الحالة لم يكن أمام مجلس الأمن سبيل آخر إلا أن يعتمد تدابير ملموسة على أساس توافق الآراء الذي تحقق بالفعل في حزيران/يونيه من هذا العام في قرار مجلس الأمن ١١١٥ (١٩٩٧) وصدقنا عليه اليوم في القرار الذي اعتمدناه توا.

ومع ذلك نحن مقتنعون أن أية تعقيدات تظهر، بما في ذلك التعقيدات الحالية ينبغي أن تحسم بصورة خالصة بالوسائل السياسية وأن تحل على نحو صارم داخل إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأية نهج أخرى، وبصفة خاصة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من شأنها أن تلغي جميع إنجازاتنا التي تحققت حتى الآن في سبيل التوصل إلى تسوية بعد أزمة الخليج الفارسي وستعود بنا إلى الوراء وتبعدنا عن الهدف الذي أصبحنا على وشك الوصول إليه وهو القضاء على أي تهديد للسلم والأمن في تلك المنطقة.

وقد تأكد هذا الموقف الثابت بوضوح في البيانين المشتركين الأخيرين الصادرين عن اجتماع وزيري خارجية روسيا وفرنسا، وعن القمة الروسية الصينية. وينعكس هذا الموقف في القرار الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع توا.

وقرار مجلس الأمن يفرض تدابير محددة محكمة تقيد سفر مسؤولين عراقيين إلى الخارج وستوضع قائمة بأسماء هؤلاء الأفراد. وهنا تستثني هذه القيود بطريقة تلقائية جميع عمليات السفر للاضطلاع بمهام دبلوماسية. هذا القرار لا يستهدف معاقبة العراق ولكن يستهدف ضمان عودة بغداد على الفور إلى التعاون غير المشروط مع اللجنة الخاصة وسوف يستمر إرسال جميع شحنات المساعدات الإنسانية للعراق. والقرار لا يتضمن إمكانية استخدام سلطة مجلس الأمن والأمم المتحدة لتبرير أية محاولات لاستخدام القوة.

ونأمل بإخلاص أن يتفهم قادة العراق بوضوح هذا القرار وأن يستأنف العراق التفاعل البنّاء مع اللجنة الخاصة. فهذا من شأنه أن يؤدي إلى الرفع التلقائي للقيود المفروضة على السفر إلى الخارج. ولكن الأمر الأساسي هو أن هذا سيفتح الطريق أمام إغلاق ملف نزع السلاح وفقا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) ورفع الجزاءات وتخفيف محنة الشعب العراقي. وأعضاء مجلس الأمن مهتمون حقا بذلك والأمر متروك للعراق.

إن استئناف عمل اللجنة الخاصة في العراق على النحو الكامل سيجعل من الممكن بصفة خاصة النظر في تعجيل عمل اللجنة مع الالتزام الدقيق بولايتها، حتى يمكن القيام بهذا العمل دون تأخيرات مصطنعة ويمكن لمجلس الأمن أن يقيّم بشكل موضوعي التقدم المحرز. وهنا لا يمكن لمجلس الأمن ولا ينبغي له أن يتخلى عن مسؤوليته بالامتثال الكامل لجميع قراراته بشأن العراق والمتعلقة بنزع السلاح.

إن روسيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه ينبغي للعراق أن يرى "النور في نهاية النفق" وإذا كان الزر في أيدي حكومة العراق فينبغي لها على الأقل أن تسمح بمرور بعض التيار الكهربائي عبر هذه الأسلاك.

نظر مجلس الأمن أخيرا في التقارير المشتركة الشاملة المقدمة من اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول العمل الهام الذي قامتا به لتوضيح الفجوات المتبقية. وعمليات التفتيش تؤكد أن العراق لا يقوم بأية أنشطة محظورة تنطوي على أسلحة نووية وأن المنشآت والمعدات ذات القدرات المزدوجة يتم رصدها بشكل موثوق وفي هذا الصدد يمكن أن نعتبر أن الملف النووي قد أغلق. كذلك الحال أيضا بالنسبة للصواريخ المحظورة. كما تم القضاء على كل القدرات والمكونات اللازمة لإنتاج أسلحة كيميائية.

هذه النتائج الهامة لا بد أن تجد تقييما منصفا من مجلس الأمن. ونحن نعتزم العودة إلى هذا الموضوع مباشرة بعد أن تحل الأزمة الحالية المحيطة بالعراق.

مرة أخرى نطلب إلى بغداد أن تستأنف تعاونها غير المشروط مع اللجنة الخاصة. ونثق في أن هذا يتفق مع المصالح الحيوية للعراق وشعب العراق، كما يخدم الهدف المتمثل في إدماج العراق في المجتمع الدولي ما دام ملتزما بقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للصين.

تشعر الصين بانشغال شديد بشأن التطورات الراهنة في مسألة العراق. ونحن نؤيد الجهود الدؤوبة للأمين العام والأطراف المعنية، لإيجاد حل سليم لهذه المشكلة. لقد أيدنا دائما البعثة الخاصة للأمم المتحدة في الاضطلاع بعمليات التفتيش وفقا للولاية المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونرى أن قرارات مجلس الأمن بشأن العراق ينبغي أن تنفذ على نحو شامل وبإخلاص. لقد بذلت الصين جهودا بنّاءة في هذا المجال وطلبت إلى العراق مرارا وتكرارا أن يستأنف

التعاون مع الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن وأن يفي بالكامل بالتزاماته ذات الصلة.

وفي نفس الوقت فإننا دائما نرى أنه من الضروري أن تحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية وشواغله المشروعة بالنسبة لأمنه. والتقدم الذي أحرز من جانب العراق في السنوات القليلة الماضية في ميدان تعاونه مع اللجنة الخاصة ينبغي أن يقيم على نحو إيجابي منصف.

ونرى أنه لا يمكن أن تتراكم ثلاثة أقدام من الجليد في مجرد يوم واحد شديد البرودة. إن أسباب نشوب هذه الأزمة معقدة ومتعددة الجوانب وينبغي لمجلس الأمن أن يسمع آراء اللجنة الخاصة والعراق بشأن عمليات التفتيش حتى يصدر حكما منصفا ومعقولا على التقدم المحرز في عمليات التفتيش. والمشاكل التي نشأت في سياق عمليات التفتيش ينبغي أن تحسم على نحو مناسب من خلال الحوار والتعاون. ونحن نرفض استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة أو أية إجراءات يمكن أن تزيد من حدة التوترات. ونأمل أن تمارس الأطراف المعنية ضبط النفس، وأن تجد حلا مناسبا للمشكلة عن طريق التعاون والحوار وأن تتجنب تصعيد التوتر. وينبغي بشكل خاص تجنب حدوث صراع مسلح.

وبغية التوصل إلى حل لهذه المشاكل نرى أن العمل الملح هو أن نحتفظ بالجهود الدبلوماسية لتعزيز التعاون بين العراق واللجنة الخاصة وألا نسعى إلى زيادة تعقيد المشكلة وجعل حلها أكثر صعوبة.

نأمل أن يؤدي القرار ١١٣٧ (١٩٩٧) إلى تعزيز تسوية مناسبة لهذه المشاكل. ولذلك فإننا، بغية التعجيل بالوصول إلى تسوية مناسبة لهذه المسألة صوتنا مؤيدين لهذا القرار. وفي نفس الوقت أود أن أشير إلى أن تصويتنا المؤيد للقرار لا يعني أي تغيير في موقفنا حول موضوع الجزاءات.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٠